بيان مخالفات الشيخ حسام الحمايدة
في مسألة المكان والزمان
ونفيه تلك المعاني عن الله تعالى!

أبو الفداء حسام بن مسعود
غفر الله له ولوالديه

إصدارات إقناع

الحمد لله وحده، أما بعد، فقد أرسل إلي أحد إخواني جزاه الله خيرا مقطعا قصيرا للشيخ حسام الحمايدة، فيه أغلاط كبيرة ومخالفات بينة لاعتقاد أهل السنة ومنهجهم، فرأيته من الواجب بيان ذلك، نصيحة للشيخ أولا، إن بلغه كلامي هذا، ثم لمن يستمعون إليه، والله يهدينا وإياه إلى الرشاد.

قال: "هذه ومضة عاجلة في فوقية الله سبحانه وتعالى واعتبارية الزمان والمكان. أولا في البداية، إن هذا المبحث، من أدق المباحث وأصعبها. وأزعم فيه، أن جميع الأطراف المشتركة في هذا المعترك، في الكلام عن مكان الله، فهذا مبحث دقيق عميق، يلتبس على كثير من الأفهم،"

قلت: هو كما تقول عند المتكلمين والفلاسفة، لأنهم أصحاب سفسطة وتنطع وافتراء على العقل واللسان معا، وطريقتهم اليونانية تورد صاحبها المهالك من حيث يحسب أنه صاحب تحقيق وتدقيق ونظر لا مزيد عليه!! فنعم، هي دقيقة وصعبة ومحيرة لهم جميعا لفساد طريقتهم فيها جملة! وأما أهل الحديث والسنة، فقد وفقهم الله تعالى للقول الحق والفصل وللمحجة البيضاء الناصعة، لسلامتهم من أصل الفساد عند القوم، فلا تلتبس عليهم كما تلتبس على الفلاسفة وأهل الكلام!! فمن غير المقبول أن يقال إن جميع الطوائف المشتركة في هذا المعترك يلتبس الأمر على أفهامهم!! يا أخي إن كان أمر هذه المسألة قد صعب عليك أنت وغمض ودق، فلا تسحب أهل الحديث والأثر

إلى حيث تجد نفسك، عفا الله عنك! أنا في الحقيقة في عجب من أمر هذا الرجل! فهو على نهمه وسعة قراءته واطلاعه في تصانيف الكلام والفلسفة الإسلامية كما تسمى، فإن بعض الأمور للأسف لم تنحسم لديه كما هو حقها أن تنحسم عند أهل السنة السالمين من تلك الآفة المنهجية الكبرى التي يراها ويعرفها وينبه عليها في كل مناسبة، وكما حسمت عند شيخ الإسلام رحمه الله تعالى من قبل! والسبب فيما أزعم أنه قد مال برأيه عما قرره ابن تيمية رحمه الله وأجمعت قرون أهل الحديث من بعده على قبوله وإقراره عليه، في مسألة حوادث لا أول لها، كما بينت ذلك في تعليق سابق على بعض كلامه! فلما كان له ذلك، وتعلق لأجله بلفظة "كان الله ولا شيء معه" عند البخاري، وبالزيادة المنكرة "ثم هو الآن على ما عليه كان"، انفتح عليه من الاضطراب في مسألة المكان والزمان ونسبتهما إلى الله تعالى، ما لم يستطع الخروج منه. نحن عندما نقول للناس، للمنتسبين إلى أهل الحديث، عليكم بجادة شيخ الإسلام رحمه الله في هذا الباب، لا تجاوزوها ولا تشذوا عنها، فليس ذلك لأننا نعتقد عصمة الإمام رحمه الله، معاذ الله! ولكن لأن قرون أهل السنة منذ قرنه الذي مات فيه وإلى اليوم، قد أطبقت على قبول ما حرره فيها، وما نسبه إلى السلف وإلى الصحابة رضي الله عنهم من العقائد والمقالات في الإلهيات وما يتعلق بها! فليس لأحد الآن أن يدعي، مثلا، أن مسألة تسلسل الحوادث مسألة خلافية بين أهل السنة،

على أساس أن المقالات لا تموت بموت قائليها، فإذا وجد من يخالف فيها على عصر الشيخ مثلا، أو قريب منه، وهو من أهل الحديث، انتفى الإجماع! صورة المسألة أنها نزاع بين قوم يقولون إن الله تعالى لم يزل يخلق ما يشاء وما يريد من الأزل بلا ابتداء لقيام تلك الفاعلية والخالقية بذاته في الماضي، وقوم يقولون إنه لم يفعل شيئا أبدا من الأزل قبل خلقه هذا العالم، لم يكن منه فعل ولا خلق ولا كلام ولا مشيئة ولا شيء البتة بإطلاق! وكلا الفريقين ينسبان مقالتهما بالمعنى للصحابة والسلف! فكيف يكون هذا نزاعا بحيث يتصور أن يكون لأهل الحديث فيه قولان مستساغان، فلا ينكرون على من قال بأي منهما؟؟ من فهم المقالتين كما حقهما أن يفهما، لم تدخله الريبة ولا طرفة عين في أنها لا يمكن أن تكون هذه منزلتها عند أهل السنة! بل ليس في طوائف أهل القبلة من سوغ النزاع عليها أصلا، لا أهل السنة ولا أهل الكلام ولا غيرهم! المتكلمون يتهمون الشيخ رحمه الله بالقول بقدم العالم من أجلها، وبعضهم يكفره بها، وأهل الحديث من عصره ومن بعده يردون عليهم ذلك ويدفعون عن الشيخ رحمه الله، لا لأنهم يتعصبون له أو يرون عصمته، أو أنه شيخ الإسلام الحصري والوحيد كما يعبر الدكتور عبد القادر الحسين هداه الله في كل مناسبة، ولكن لأنهم فهموا مقالته ووعوها وأدركوا أنها جارية على كلام الصحابة والسلف رضي الله عنهم على أتم ما يكون، وأدركوا ما تقتضيه

المقالة المخالفة من لوازم تعطيلية فاسدة، فاتفقوا على قبول كلامه، لا لأنهم كلهم يقلدونه، ولكن لأنه لم يسبقه إلى تحرير مذهب أهل السنة الصحيح في هذه المسألة الكلامية الحادثة أحد، فصار أهل السنة من بعده فيها ما بين مجتهد مدقق لا يملك إلا أن يوافقه، وما بين مقلد لا يملك خروجا عليه! وهذا فضل الله يؤتيه من يشاء! يؤتي الحكمة من يشاء، ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا. فعندما يأتي الشيخ الحمايدة الآن ليقول إنه يخالف شيخ الإسلام في هذه المسألة الدقيقة الخطيرة، ولا يرى إلا أنه في سعة من ذلك الخلاف، ولا تثريب عليه ولا على ابن تيمية، فهذا غلط وخلل منهجي ليس بالهين!

نعم بعض أهل السنة ممن جاؤوا بعد الشيخ رحمه الله قد أخطأ في تصور المسألة، ولكن سرعان ما أنكر عليهم أقرانهم من أهل السنة وبينوا لهم، فأعادوهم إلى الجادة! فثمة جادة في الأمر أنت فرطت في ضبطها لنفسك في هذا الباب للأسف! فإن كنت ترى أنك لخبرتك بكتب المتكلمين، وتوسعك فيها، قد صرت أكثر أهلية للرد على ابن تيمية في تلك التقريرات التي نزعم نحن أن أهل السنة ما تلقوها إلا بالقبول والإقرار عبر القرون من بعده، من أهل السنة الذين ردوا على من غلط شيخ الإسلام في أمثال تلك القواعد الكبرى، فهذا اغترار بالفلسفة من جنس اغترار المتكلمين بفلسفتهم، أنا أعيذك بالله منه، وأسأله ألا يبتليك به كما ابتلى غيرك ممن توسعوا في هذه الأمور! الحق لا يكون لازمه

إلا حقا والباطل لا يكون لازمه إلا باطلا، وأنت للأسف خالفت بعض الحق الذي قرره الشيخ في هذه القضية، فتلبست على أثر ذلك بباطل واضطراب لا تشعر به، حتى وافقت الأشاعرة من حيث لا تشعر، كما سنبين بحول الله وقوته. ولهذا كانت هذه المسألة عندك عويصة للغاية، كما هي عند أهل الكلام، ولهذا تجرأت، أو أوشكت، على ادعاء أن جميع المختلفين فيها عندهم التباس، بلا استثناء، وكأنك تزعم أن أهل السنة الذين خاضوا فيها عبر القرون لم يعرفوا الحق فيها، ولم يظهر إلا على يديك الآن، والله المستعان! أنا لا أقول لك لا تغلّط ابن تيمية، بل غلّطه ورد عليه ما قام لديك الدليل على غلطه، ولا إشكال، فما هو بمعصوم، ولكن انتبه في أي مسألة مالت نفسك إلى تغليطه وتخطئته، فإن المسائل ليست على السواء في ميزان العلم كما تعلم. وليس كل مسألة يستساغ النزاع فيها، ولا كل المسائل سواء فيما يترتب على المخالفة فيها من التبعات والمقتضيات واللوازم! والشأن هنا خطير عظيم! العلو الإلهي قضية قد كفر بها السلف الجهمية قديما، فليس هذا بالأمر الهين!

يقول الشيخ في بيان سبب الالتباس في المسألة: "والسبب في ذلك إما قياس الغائب على الشاهد، والتزام جميع لوازمه، من جهة الطبيعيات، وجر تلك الطبيعيات إلى ما بعد الطبيعة، وما وراءها، والثاني التعميم في الألفاظ والتزام تعميم المعاني من تلك الألفاظ. والثالث عدم تحرير تلك المفاهيم." قلت أما السبب

الأول فصحيح لا غبار عليه. وهو راجع إلى أصل الفلاسفة والمتكلمين اليوناني في الابتداء بوضع النظريات في الوجود والموجود بناء على الطبائع المشاهدة المحسوسة للموجودات المعتادة الشاهدة، فيكون كل غائب له نفس حكم الشاهد في الطبع والحقيقة والكيفية. وقد بسطت الكلام في بيان ذلك في مواطن شتى، كما يعرفه من يتابعوننا. وأما السبب الثاني فعبارته فيه ينقصها شيء من الدقة، فالمعاني الملحقة بالألفاظ على ضربين أو نوعين، نوع مشترك مطلقا بالضرورة بين جميع الموجودات التي يصح إطلاق تلك اللفظ عليها بوجه ما، ونوع لا يلزم أن يكون مشتركا، وإنما يختص ببعض أنواع الموجودات، من حيث كيفية تحققها بذلك المعنى المشترك. والفلاسفة والمتكلمون أصحاب طريقة يسوى فيها بين النوعين ويقرنان قرنا مطلقا، فلا يكون الموجود موصوفا بالمعنى الكلي المشترك، إلا بأن تكون حقيقته وكيفيته فيه كما قرروها في النظرية، وهذا هو تعميمهم الفاسد الذي أوقعهم في التعطيل. وأما السبب الثالث فحق ولا شك، وهو ما بسببه دخل الغلط على أناس من الحنابلة من المنتسبين إلى أهل السنة في القرون المتأخرة في مسألة قدم الكلام الإلهي ومسألة التفويض في الصفات وما شاكل ذلك، كما بينه شيخ الإسلام رحمه الله.

ثم قال: "لابد من تحرير مفهوم المكان، والخلاء، والفراغ، والعدم. هذه الأربعة، هل هي شيء واحد؟ هل بينها عموم

وخصوص وجهي؟ أم هو مطلق؟ وهل العدم هو هن وهن هو؟ أم هو حكم سلبي فيهن؟ لا أستطيع في هذه الومضة أن أشرح هذا، وسأرجئ إن شاء الله هذا البحث إلى موضع آخر أفرغ وسعي فيه بإذن الله، لكني أقول لكل ناظر، لابد أن تحرر هل الفراغ، هل المكان، هل الفراغ والخلاء والمكان شيء واحد؟ وما اعتبارهن بالنسبة للعدم؟"

قلت لابد من ذلك لأجل ماذا؟ لأجل أن نحرر الجواب الصحيح عن السؤال "أين الله" كما في عنوان المقطع "سؤال أين الله، معيارية المكان والزمان"؟؟ لا أظنك تقول بهذا، فأنت صريح في تقرير أن الله تعالى في السماء بذاته سبحانه، كما هو اعتقاد أهل السنة! وإذن فلماذا يلزم أن نحرر لأنفسنا رأيا وموقفا في هذه المسألة التي سميتها هنا، وأنت تعلم وتشهد وتقر في غير موضع بأن خلاف الفلاسفة والنظار في هذه المسألة ونحوها، خلاف عبثي لا ينضبط، وأننا إنما نقرهم، بعد الاستفصال، على الحق في كلامهم، ونرد الباطل، ونطالبهم بقبول ما كان عليه السلف في نفس الأمر؟ كل متكلم لديه تعريفه المقبول عنده للمكان وتعريفه وحده الذي اختاره للخلاء ونظيره للفراغ ومثله للعدم، وبناء على جملة تلك التعريفات عنده، فإنه يحكم هل هي شيء واحد أم بينها عموم وخصوص أو نحو ذلك! وكلهم يعانون على درجات متفاوتة من مغالطة تصيير ما في الأذهان من الكليات العقلية أعيانا في الخارج، فيما يرجع أصله إلى الطريقة

الميتافيزيقية اليونانية كما تنكره أنت نفسك عليهم. وأنت تبين وتقرر في غير موضع أنه لا يجوز أن نحاكم أهل السنة لمصطلحات مخالفيهم، فنقول إنهم مهما قالوا بالعلو الحسي والنسبة المكانية الحسية لله تعالى فإنهم يلزمهم من ذلك ما يلتزمه المتكلمون لما بدعوه من الاصطلاح والحد الميتافيزيقي للمكان والتحيز! وهذا من أجود ما سمعته من كلامك، وقد وفقت فيه للحق بفضل الله تعالى! فما المطلوب هنا إذن؟ وممن تطلبه، ولأي غاية؟ الرد على القوم في هذه المسائل مطلب، وتحرير الحق الذي يجب علينا نحن أهل السنة أن نقرره ونعتقده مطلب آخر، وليس تحصيل الأول شرطا لتحصيل الثاني! أعني بذلك أننا نؤمن بأن الله تعالى في السماء في جهة العلو، في مكان العلو فوق سماواته وفوق العرش، بذاته جل شأنه، بحد يبين به من خلقه، وحد آخر لا يعلمه إلا هو، وبامتداد لذاته فيما بينهما، لا يعلم قدره ومقداره إلا هو سبحانه. وهو أعظم موجود على الإطلاق، ولكل صفة من صفاته الذاتية محلها أو موضعها من ذاته العلية، الذي تستقل به عن غيرها، فيده ليست هي عين وجهه، وقدمه ليست هي عين ساقه، مما جميعه لا يعلم حقيقته وكيفيته إلا هو سبحانه.

هذه كلها تقريرات قررتها الآن بألفاظ اللغة، على حقائقها اللغوية الجارية على ألسنة العرب، لا على اصطلاحات الفلاسفة والمتكلمين في نفس الألفاظ، وهي، على هذا، فيما أزعم، اعتقاد

أهل السنة المجمع عليه الذي لا يختلفون فيه طرفة عين! وليس فيها شيء هو رأي ابن تيمية الكلامي أو مذهبه الذي جاء به من كيسه أو من نظرية ميتافيزيقية لديه! بل هذا تحرير لاعتقاد السلف كما هو موروث عنهم، وكما تجد مصداقه ولا تجد خلافه في شيء مما قالوا، ومما انتصروا له على المخالفين! فهل ترى أنت يا شيخ أن هذا التقرير نفتقر، نحن أهل السنة، من أجل أن نحرره كما صنعت أنا الآن، إلى تحرير النزاع في هذه المسائل التي ذكرتها أنت أو غيرها؟ نعم نحن ما اضطررنا إلى تقرير هذا التفصيل إلا لأن الفرق والطوائف قد تنازعته، ولكن أنا الآن لست في مقام رد على كلام معين من شبهات المخالفين، وإنما أقرر ما يجب اعتقاده من معاني المكان والجهة والوصف الذاتي في حق الله تعالى، من حيث هو قائم في الأعيان سبحانه، تمييزا لمذهبنا نحن أهل السنة عن مذاهب من يخالفوننا في نفس الباب. فهل هذا التقرير، لا يصح لي عندك أن أصل إليه حتى أحرر موقفا معينا في المسألة التي ذكرتها الآن؟ لو قلت نعم، وافقت الجهمية والمتكلمين في التأسيس على فلسفاتهم، وأنا أعلم أنك لا تقول بذلك! أنت تحتاج إلى ذلك التحرير بقدر ما يندفع به سوء الفهم عند من يسمعونك، وتخليصا لكل لفظ من أي اشتباه قد يكون واقعا في نفس المخاطب، بما يفضي به إلى خلاف الحق الذي تريده. وأما أنك تحتاج إليه من أجل أن تصل أنت نفسك إلى معرفة هذا الاعتقاد ابتداء، فهذا ما أحسبك تقول به. بل عامة

كلامك في إبطال طريقة الفلاسفة والمتكلمين في بناء العقائد في الإلهيات على تلك النظريات التي يتنازعونها فيما بينهم.

فما داعيك لأن تقول: لابد من تحرير مفهوم كذا ومفهوم كذا ومفهوم كذا، حتى نصل إلى تحرير الموقف الصحيح من مطلق نسبة المكان إلى الله؟ المكان إن كان المقصود منه المعنى اللغوي، الذي يدخل تحته جهة العلو المطلق، كما عبرت في كلامي الآنف، فهو حق لا مراء في ثبوته لله تعالى! فهل هو شيء وجودي أم عدمي؟ إن كان المقصود بالوجودي أي أن المكان هذا شيء قائم في الأعيان خارج الذهن، والله يكون حالا فيه، فهذا باطل قطعا، وإنما هو، عند الكلام عن العلو الذاتي الإلهي، يكون نسبة ذهنية بين ذاته وبين ما سواها من الموجودات. والموجود في الأعيان لا يحل في النسبة الذهنية، وإنما هذا من تخليط الفلاسفة وأغاليط المتكلمين! فإن كان الوجود الذهني للمعنى الكلي على هذا الوجه هو المقصود بالعدمي، فنقول نعم مكان الله شيء عدمي وليس وجوديا! وهكذا نسلك في جميع ما ذكرت من المسائل في الباب، من غير تردد ولا ارتياب، كما سلكه شيخ الإسلام رحمه الله تعالى وغيره من أئمة أهل السنة!

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "فلفظُ الجِهةِ قد يُرادُ به شيءٌ موجودٌ غيرُ اللهِ، فيكونُ مخلوقًا، كما إذا أُريدَ بالجِهةِ نَفْسُ العرشِ، أو نَفْسُ السَّمواتِ، وقد يُرادُ به ما ليس بموجودٍ غَيرُ اللهِ

تعالى، كما إذا أُريدَ بالجِهةِ ما فوقَ العالَمِ. ومعلومٌ أنَّه ليس في النَّصِّ إثباتُ لفظِ الجِهةِ ولا نَفْيُه، كما فيه إثباتُ العُلوِّ، والاستواءِ، والفَوقيَّةِ، والعُروجِ إليه ونحوِ ذلك، وقد عُلِمَ أنَّه ما ثَمَّ موجودٌ إلَّا الخالقُ والمخلوقُ، والخالقُ سُبحانَه وتعالى مُبايِنٌ للمخلوقِ، ليس في مخلوقاتِه شيءٌ مِن ذاتِه، ولا في ذاتِه شيءٌ مِن مخلوقاتِه. فيُقالُ لِمَن نفَى الجِهةَ: أتُريدُ بالجِهةِ أنَّها شيءٌ موجودٌ مخلوقٌ؟ فاللهُ ليس داخلًا في المخلوقاتِ، أم تُريدُ بالجِهةِ ما وراءَ العالَمِ؟ فلا ريبَ أنَّ اللهَ فوقَ العالَمِ، بائنٌ من المخلوقاتِ. وكذلك يُقالُ لِمَن قال: اللهُ في جِهةٍ: أتُريدُ بذلك أنَّ اللهَ فوقَ العالَمِ؟ أو تُريدُ به أنَّ اللهَ داخلٌ في شيءٍ مِن المخلوقاتِ؟ فإنْ أرَدْتَ الأوَّلَ فهو حَقٌّ، وإنْ أرَدْتَ الثَّانيَ فهو باطِلٌ" قلت فهذا يقال في الاستفصال ممن يقرر هذه الألفاظ، ممن لا نعلم عنه سلفية الاعتقاد والسلامة من أصول أهل الكلام! وإلا فقد قال حماد بن زيد رحمه الله، مخبرا عن ربه: "هو في مكانِه يقرُبُ مِن خَلْقِه كيف شاء"، ولم يظن أحد من أقرانه ولا ممن جاؤوا بعده ولا خطر على قلب أحدهم أنه أراد بلفظة المكان هنا، المخلوقات التي تحيط بحيز أو بمكان معين فيما بينها، فيكون هو حالا في المكان بذلك المعنى، سبحانه وتعالى علوا كبيرا!! وقال الفُضَيلُ بنُ عِياضٍ: "إذا قال لكَ جَهْمِيٌّ: أنا أكفُرُ برَبٍّ يزولُ عن مكانِه، فقُلْ: أنا أُومِنُ برَبٍّ يفعَلُ ما يشاءُ"، وقال الإمام الدارمي في نقضه على المريسي: " كلُّ

أَحَدٍ باللهِ وبمكانِه أعلَمُ مِن الجَهميَّةِ" أي جميع الخلق يعرفون مكان الله تعالى إلا الجهمية، فهم أجهل الناس به!

والقصد أننا نخبر بلفظة المكان على الله تعالى ولا إشكال، ما دمنا نقصد معنى صحيحا لا غبار عليه! وإنما نحتاج إلى أن نفصل أو نستفصل عند ورود الفهم الخاطئ على من نخاطبه. وأما كلام الفلاسفة والمتكلمين في التفريق بين ما يقولون له الخلاء وما يقولون له الفراغ والحيز فهذه كلها اصطلاحاتهم الميتافيزيقية التي يتنازعونها فيما بينهم، كل منهم على حسب نظريته التي ينطلق منها ويؤسس عليها كل شيء!! فإن تعرضنا لشيء من هذه الألفاظ عند الكلام معهم، طالبناهم ببيان ما يقصدونه به، فإن كان معنى لا تجوز نسبته إلى الله تعالى وهم ينفونه عنه، وافقناهم وأقررناهم، وإلا رددنا عليهم. فهم من أصولهم الفاسدة أنهم يخبرون عن الله تعالى بتلك المصطلحات الميتافيزيقية وكأنها هي الحقائق العقلية واللغوية التي لا يجوز للإنسان أن يستعمل تلك الألفاظ إلا وهو يريدها أو يثبتها! لا يوصف موجود في الأعيان عندهم بلفظة حيز، في أي وجه من وجوه الإخبار عنه، إلا وجب أن يكون المعنى على التحقيق والتكييف الذي يزعمونه! التكييف الفيزيقي والميتافيزيقي على نظرية من نظرياتهم في قياس التركيب كما بيناه وبسطنا الكلام عليه في مواضع كثيرة. وكذلك في الامتداد والجهة والحد وغير ذلك، مما تكلم ببعضه السلف في الإخبار عن الله تعالى دون

التزام ذلك الفساد الذي يلتزمونه هم! نقول أخبر عن ربك بما تدعو الحاجة الشرعية إلى تقريره وبيانه، جريا على الوضع اللغوي والاستعمال اللغوي لا على المصطلح الكلامي، مراعيا أحوال المخاطبين وخلفياتهم وأصولهم عند الخطاب، ولا تثريب عليك إن شاء الله! وإلا فتخليط المتكلمين في هذه الأمور وغرقهم واشتباههم فيها مما يخصهم ولا يتعداهم، ولا ترد إيراداتهم واعتراضاتهم على أحد سواهم!

يقول: "لكن كلامنا محصور الآن في فوقية الله. من البداية، نعم يوجد بعض الخلاف بين أهل الحديث فيما بينهم، في تحرير مكان الله سبحانه وتعالى" قلت: وهذا الكلام من أفسد ما يكون! فأهل الحديث إن كنت تقصد بهم أهل السنة الذين تتابعوا على ميراث اعتقاد السلف الأول، من الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين، فهؤلاء ولله الحمد والمنة لا خلاف بينهم أبدا في ذلك! بل المخالف فيه عندهم ما بين أن يكون جاهلا وبين أن يكون مبتدعا ضالا، أو كافرا زنديقا، نسأل الله السلامة! مكان الله سبحانه وتعالى كما قال الدارمي فيما مر نقله عنه، لا يرتاب فيه ولا يجهله ولا يختلف فيه إلا الجهمية! وهم بذلك أجهل الخلق في هذه المسألة! فالرجل للأسف يتوهم أن أهل الحديث إذا أرادوا أن يحرروا تلك المسألة، لزمهم المرور أولا بمصطلحات المتكلمين وجدالهم فيها، ومن ثم ورد عليهم من الخلاف بعض ما اختلف فيه أهل الكلام لا محالة! هذا على أساس أن لفظة "مكان" لم

يتكلم بها أحد من الخلق قبل المتكلمين يا شيخ؟ أنت نفسك تقرر وتكرر وتعيد مرة بعد مرة أنه لا يجوز أن نحاكَم نحن أهل الحديث إلى ما أحدثه المتكلمون من حدود واصطلاحات في الألفاظ التي نتكلم بها، لأنها كلها عندهم تقوم على نظريات نحن لا نقول بها ولا نقبلها من مبدأ الطرح! فكيف يلتئم هذا مع ما تقرره هاهنا؟ وإن لم يكن لنا غرض ولا حظ ولا ناقة ولا جمل في تلك النظريات المتهافتة التي تشبع بها القوم وغرقوا فيها كما غرقوا، فمن أين يدخل الخلاف علينا إذن، معاشر أهل الحديث، في "تحرير مكان الله سبحانه وتعالى" كما عبرت؟؟ سبحان الله!

العجيب أنه يواصل فيقول: "حينما أقول مكان، أبدا لا كما يتصور المتكلمون، أن المكان هو مكان مخلوق!" قلت فمن أين يدخل الخلاف بين أهل الحديث في مكان الله إذن، كما عبرت؟؟ يقول: "بل المكان هو السؤال بمعنى الأين، وليس هو بلازم الأين على المحدثات، بأن أين لابد أن تكون أجساما متحيزة في مكان وخلاء! فهذا لا نقيسه على الله سبحانه وتعالى." قلت: صحيح، المكان إذا قلناه، فقطعا لا نقصد به إلا جواب السؤال بأين، وليس هذا بما يوجب للمسؤول عنه أن يكون محاطا بالمخلوقات من كل جهة! بل حتى العرش المخلوق لا يقاس في مكانه على غيره من المخلوقات، وهو مخلوق! فإنه وإن كان مخلوقا إلا أنه ليس محاطا بالمخلوقات! وإنما تأتي تحته ودونه، وأما فوقه فلا مخلوق من فوقه! فليس مكانه كمكان غيره من المخلوقات! فكل

إطلاق عند القوم في تكييف المكان وحده بأنه الحيز المحصور بين المحدثات، أو ما شاكل ذلك في معناه، فهو مغالطة نحن نردها عليهم. فمن أين يدخل الخلاف علينا نحن أهل الحديث إذن؟ يقول: "إذ مجرد التفكير في معنى الوجود على الله سبحانه وتعالى، فهو هل وجوده ذهني أو وجوده خارجي؟ وجميع أهل القبلة لا يقولون بالذهني، كما بين الرازي من مدققي الأشاعرة، وبين القاضي ابن عبد الجبار من محققي ومدققي المعتزلة، وكذلك هو قول متكلمي أهل الحديث من أتباع الإمام أحمد" قلت هذا الكلام يحتاج إلى تدقيق، ولا أدري ما وجه إيراده هنا؟؟ أهل القبلة يثبتون لله تعالى وجودا في الأعيان ووجودا كذلك في الأذهان! ألسنا نتصور وجود الله في أذهاننا ونعرفه بضرورة عقولنا؟ بلى! فلا يجوز أن ننفي الوجود الذهني بهذا المعنى، وإنما ننقض على من قصروا وجود الله تعالى في الوجود الذهني، سواء بالتصريح أو بالاقتضاء. فمن صرح فهو ملحد، ومن قال بما يقتضيه فهو زنديق أو مبتدع ضال لا يدري بلزوم الإلحاد مما يقول! وأما قوله "متكلمي أهل الحديث" فهذه ينبغي الانتباه إلى أنها لا يقصد بها عند الاستعمال الصحيح عند أهل العلم إلا المتكلمين الذين انتسبوا إلى أحمد رحمه الله، كالأشعري نفسه وأصحابه، والماتريدي وغيرهم، وليس المقصود أهل الحديث الذين فارقوا المتكلمين في أصولهم الاعتزالية بالكلية، كشيخ الإسلام مثلا! وإلا فأهل الحديث الذين تصح نسبتهم إلى أهل

السنة والأثر، هم أشد الناس ذما للكلام ولكل متلبس به، متعلق بأصوله! لا يكون الرجل متكلما وهو من أهل الحديث، ولا يكون من أهل الحديث وهو متكلم، هذا من الجمع بين الضدين! ولا يقال فيمن يشتغل بالرد على المتكلمين من أهل الحديث، كما هو مسلكنا معاشر أهل السنة المشتغلين بذلك، إنه "متكلم"! كما لا يقول لكل من رد على نظريات الفلاسفة أو أنكر عليهم باطلهم فيها من علماء المسلمين إنه فيلسوف أو حتى أنه يتفلسف!!

يقول: "بأن الله تعالى ليس بالضرورة أن يكون متحيزا في فراغ أو في عدم، إذ وجوده وجود مطلق، لكن السؤال بمعنى الأين هو باعتبارية المحدثات التي وجدت، أين هي من الله؟ فسيكون الله لها سبحانه وتعالى في جهة لا أنه هو متحيز فيها." قلت: أولا: لا يجوز إثبات أو نفي العبارة الأولى، وهي قولك: "متحيز في فراغ أو عدم" حتى تأتي بتحرير واضح لما تقصده بالتحيز، وما تقصده بالفراغ وما تقصده بالعدم! ثانيا: أنت تعلل هذا النفي بأن وجوده وجود مطلق، فما معنى الوجود المطلق؟ فإن الاتحاديين كما لا أحسبه يخفى عليك، تنسب الله تعالى إلى الوجود المطلق، ويقصدون أنه لا موجود في الأعيان سواه أصلا ولا يجوز! والفلاسفة الإسلاميين يقولون بالوجود المطلق، ويقصدون الوجود على شرط الإطلاق، كما عند ابن سينا! أي هو المعنى الكلي للوجود القائم بالأذهان، دون قيام بالأعيان! فالكلام بهذا الإجمال في هذا المقام لا يصح، نفيا أو إثباتا! ثالثا قولك: التفريق

بين معنى الجهة ومعنى التحيز، بإثبات الأول ونفي الثاني، لا يقبل دون تحرير واضح لما تقصده بالتحيز، لما تعلم من اختلاف المتكلمين فيه! وإلا فالله تعالى عندنا معاشر أهل السنة، يوجد بذاته في جهة العلو، وهو مع هذا ممتد بذاته في علوه فوق عرشه امتدادا لا يعلم مقداره إلا هو سبحانه! فهل يصح في اللغة أن يقال إن ذاته بهذا الامتداد الواجب إثباته له عقلا، "تشغل حيزا في مكان فوق العرش"؟ في اللغة نعم يصح ولا يمتنع! إذ كأنك تقول إن هذا المكان قد حيزَ له بامتداد ذاته فيه سبحانه! قد حازته ذاته فطبقت أركانه! فمن حيث الاستعمال اللغوي للفظة "حيز" في الإخبار عن الذات العلية، هذا لا مانع منه أبدا عند أهل السنة! وأنت لا تكون على اعتقاد أهل الحديث إن زعمت بطلان هذا المعنى وأنه لا يجوز إثباته لله تعالى!! فمعنى المكان لله تعالى ليس إطلاقه في حقه فقط من جهة أنه نسبة ذاته إلى غيرها من الذوات، بل هو كذلك صحيح في نسبة بعض ذاته إلى بعض، سبحانه وتعالى علوا كبيرا! ولست أحتاج هنا إلى أن أنبهك إلى أني إذا أخبرت عن الصفات الذاتية بلفظة "بعض" أو "جزء" وعن الذات نفسها بلفظة "كل" لم يلزمني من ذلك شيء مما يلزمنا به أهل الكلام. فأنت منتبه إلى ذلك، مقيم على تعليمه لتلامذتك! وعلى هذا فلا يجوز أن يقال إن الله تعالى إنما يصح عليه معنى المكان، بهذا الإطلاق، حال وجود غيره من الموجودات في الأعيان، على أساس أنها نسبة ذاته إلى

المحدثات! معاني المكان أعم من ذلك، وثبوتها للموجود في الأعيان من ضرورة ثبوته في الأعيان، بصرف النظر هل يوجد غيره في الوجود أم لا، لأنها يدخل فيها معنى الامتداد بين الجهات ونسبة بعض الموجود إلى بعضه الآخر مكانيا، ونسبة حده إلى الحد الآخر! وهذا ما نقضنا به، ونقض به شيخ الإسلام على الأشاعرة قولهم بالجوهر الفرد! فهم زعموا أن الأشياء إذا مضينا في تقسيمها وتجزئتها، كل جزء نجزئه إلى جزئين، فلابد أن نصل إلى جزء لا يتجزأ! قالوا لا يتجزأ من جهة أنه لا امتداد له أصلا حتى يتصور تجزئته، وليس أنه لا يتجزأ من جهة الاستحالة أو من جهة الامتناع الطبيعي في عادة الناس! وهذا تصور فاسد، إذ محال عقلا أن يوجد شيء في الأعيان دون أن يكون له امتداد بين جانبين يمتاز أحدهما عن الآخر، مهما تضاءل مقدار ذلك الامتداد! هذا لا يكون وجوده إلا مقدرا في الذهن! ولا يمكن أن تنتهي تلك العملية (عملية التجزئة والتقسيم) في التقدير الذهني مهما تضاءل مقدار امتداد الجزء الواحد، لأنه ما من مقدار للامتداد إلا ويجوز في العقل تجزئته إلى نصفين، مهما تضاءل! فهذه عملية لا تصل إلى نهاية أبدا مهما طالت، أي أنها سلسلة لا يمكن أن تتحصل، على اصطلاحهم، ومع هذا فهم يحصلونها بجوهرهم المزعوم، ثم يتوجهون إلى سلسلة هي متحصلة فعلا بالضرورة، وهي سلسلة أفعال الباري في الماضي، فيقولون محال أن تتحصل، وإذن فلا تتسلسل!!

يقول: "هذه الإشكالية واقعة عند المتكلمين، لأنهم لا يدركون الشاهد بالغائب أو العكس إلا من خلال مبحث الطبيعيات. فهم يلتزمون ما يحصل للشاهد أن يكون كذلك في الغائب. وهذه مغالطة التعميم. فليس صوابا أن نقول حينما نسأل أين الله كما في حديث الجارية، أن يكون متحيزا في مخلوق! وهذا لا يقوله مسلم فضلا عن عاقل" قلت: نعم هذا الفساد عندهم هو من أصول ضلالهم ولا شك، ولكن أنت ما معنى المكان عندك إذن، في الأصل اللغوي، أصل الوضع، بعيدا عن اصطلاحاتهم الناشئة عندهم عن تلك الأقيسة الطبيعية كما تقول؟

يقول: "فالذي ثبت في الآثار وفي القرآن، أن الله في السماء، وفي السماء هذه، ال(ال) فيما بمعنى بيان الجنس وهي العلو، وليس السماء هنا مفرد سماوات، وإن كان سبحانه وتعالى هو فوق السماوات، لكنه ليس متحيزا في السماوات، كما يزعم المتكلمون أن مذهب أهل الحديث أنه موجود في داخل السماوات. فهذا لا قائل به من أهل الحديث ولا من العقلاء، إلا من المجسمة كالهشامية وغيرهم، فالله سبحانه وتعالى كما بين في القرآن وفي الأحاديث التي جائت في ذكر خلق السماوات وخلق الكرسي وخلق العرش، بأن كل واحد منها باعتبار الآخر كحلقة في فلاة، بأن السماوات السبع جميعها للكرسي كحلقة في فلاة، وأن الكرسي للعرش كحلقة في فلاة، والله سبحانه وتعالى فوق ذلك كله." قلت كل هذا كلام حق لا غبار عليه. لكنه يواصل فيقول:

"الآن حينما نقول فوق، هو في السماء في علو، ونحن حينما نقول هو فوق، جهته أعلى، وهذه الجهة لا تستلزم التحيز، فأنا أمنع ما يقولون بأن استلزام الجهة فيها التحيز، وفيها المكان! لا أسلم لكم ذلك! ما البرهان وما الدليل الذي يثبت أن الله سبحانه وتعالى وجوده يقتضي المكان؟" قلت: يا رجل حرر ما تقصده بالمكان قبل أن تنفيه! وكذلك الحيز والتحيز! هذه ليست طريقة أهل السنة! يقول: "وما الدليل على أن الجهة تستلزم بحق الرب المكان؟" قلت الدليل اللغة واستعمال العرب! الجهة مكان في اللغة! هو فوقنا أي هو في مكان العلو بالنسبة إلينا! ما الإشكال في هذا؟؟ يقول: "إذ الجهة هي معيارية بجهة الخلق، وليس من جهته هو سبحانه وتعالى" قلت كلام مجمل وتفلسف لا يسمن ولا يغني من جوع! يقول: "لأنه ما زال باقيا على ما كان عليه"! قلت: وهنا يتبين لك أصل الاضطراب والخلل عنده، كما قدمت به في مستهل هذا الجواب! فهو يثبت حادثا أول لا حدوث قبله، ويرد على شيخ الإسلام (وعلى أهل السنة والحديث عامة من حيث لا يشعر) مسألة تسلسل الحوادث، ويصحح رواية: "فهو على ما عليه كان"، التي بينا في تعليقنا الأول عليه أنها لا ثبوت لها ولا توجد في شيء من كتب السنة أصلا! فإذا كان غاية أهل الحديث في تصوره، من الكلام في المكان، هي إثبات العلو فوق العرش، فلا علو حال عدم وجود العرش وعدم وجود أي محدث أو أي شيء في الأعيان سوى ذاته سبحانه! وإذن فلا مكان ولا

جريان لمعنى المكان على ذاته الإلهية قبل وجود المخلوقات! فقبل أن يحدث المخلوق الأول مطلقا المزعوم، لم يكن من وجه لنسبة معنى المكان لله تعالى عنده! لأنه إنما هو مفهوم الجهة بالنسبة إلى المخلوق، ومن جهة المخلوق، حال وجوده، وحسب! جهة ماذا؟ جهة الذات الإلهية بكليتها! المخلوقات تحته حال وجودها، وإذن يكون مكانه أنه فوقها! فإن عدمت كلها؟ إذن لا مكان ولا جهة ولا جريان لذلك المعنى على شيء في الوجود البتة!

وهذا ينتفي به عند التدبر أمران أحدهما أخطر من الآخر! ينتفي به نسبة الجهة والمكان (من حيث الاشتراك المعنوي المطلق) فيما بين صفات الله الذاتية، التي منها حده الذي يفصل الآن بينه وبين العرش، وهو ما يصيره عدما كالجوهر الفرد المزعوم، لا امتداد له ولا يمتاز منه حد من حد ولا بعض من بعض بمكان يخصه أو جهة ينسب بها إلى غيره من الأبعاض! والأمر الثاني الذي ينتفي، هو محل الإمكان للمحدثات. فإذا قلت إنه كان في الأزل منفردا في الوجود، في زمان لا ابتداء له، ثم لما أحدث المحدثات، بقي على ما كان عليه قبل أن يحدثها، فإن لازم ذلك أنه لم يكن حدوثها ممكنا أصلا، ثم صار ممكنا! وعدم الموجودات الأخرى في الماضي في الأزل مطلقا، يقتضي عدم أي محل أو جهة في الوجود بحيث يتصور إمكان حدوث شيء فيها! لماذا؟ لأن "العدم" (بهذا الإطلاق الذي يقتضيه كلام

المتكلمين، وكلام الشيخ الحمايدة) ليس حيزا فارغا، مخصصا للخلق، في جهة معينة من الذات، بحيث إذا شاء الله أن يخلق شيئا خلقه فيه، وإنما هو عدم محض مطلق، كما بينه شيخ الإسلام رحمه الله! والعدم المحض المطلق ليس محلا للموجودات أصلا، لأنه ليس ثمة موجود يشار إليه فتثبت به جهة ما بالنسبة إلى غيره، ولا خلاء بين موجودات تحده فيتعرف بها، ولا حيزا يمتد فيه موجود ما فيعرف به، وإنما هو عدم ذلك كله البتة! أي لا يكون في الأعيان، والحالة تلك، ما يصلح أن يكون محلا، مبدئيا، إلا للوجود المطلق وحسب، الذي يمتد فيه بذاته، ذلك الموجود الذي لا موجود سواه من الأزل! يكون عدما محضا مطلقا إذا قدرنا أن الله لم يزل موجودا من الأزل قبل خلقه هذا العالم، أي في زمان لا ابتداء له في الماضي، كما عليه إجماع أهل السنة! وإذن فلا يكون من مرجح لقيام موجود آخر سواه سبحانه في الأعيان، ولا محل ليقوم فيه أصلا! ولكن إن قدرناه بحيث يكون ثمة حيز في جهة الدنو بالنسبة إلى ذاته، كان محلا لمخلوق أو لعالم سابق كان فيه، ثم أعدمه الله تعالى، وهذا نفسه كان يقوم فيه مخلوق سبقه، وهكذا لا إلى أول، فيبقى ذلك المحل محلا لإمكان خلق مخلوق جديد، أو عالم جديد، إلى الأبد، لا أنه يكون عدما محضا مطلقا في الأزل حيث لا توجد إلا ذاته سبحانه، ولا يكون المكان (من حيث المعنى اللغوي) إلا نسبة بعض تلك الذات إلى بعضها الآخر، ثم يقوم المخلوق الممكن إذا خلق، بمحل

يصبح مخصصا له! أي محل يكون هذا والفرض عدم الوجود فيما سوى الله من الأزل؟؟ لا يكون هذا. ولا يلزم من هذا ألا يكون قائما في الأعيان إلا ومعه موجود ما في كل وقت سبحانه، وإن كان ذلك الموجود حادثا، كما تصوره بعضهم، بل يجوز أن يكون العالم مسبوقا بعدم المحدثات مطلقا، في فترة زمانية تسبقه، ولكن لابد من حوادث متقدمة عليه حيث أوجده رب العالمين، لا إلى أول، ولهذا نقول إنه لا يلزم من ثبوت لفظ "كان ولا شيء معه"، إن قدرنا ثبوته، بطلان القول بتسلسل الحوادث من جهة الوقوع، كما يتوهمه الشيخ!

ومسألة محل الإمكان هذه مسألة دقيقة جدا في الحقيقة، قصرت عنها أفهام كثير من الناس، فجاؤوا فيها بالعجب العجاب، ونسبوا إلى الشيخ بسببها من المذاهب ما نجزم بأنه بريء منه رحمه الله! ومن الواضح أن الشيخ الحمايدة لم ينتبه إلى لزوم انتفاء محل الإمكان من القول بحادث أول لا حادث قبله! إذ لازم مذهبه ومذاهب أهل الكلام في حدوث مبدأ الحدوث نفسه، أن يكون العالم قد حدث في ذات الله تعالى في الحقيقة! أي تكون هي محل حدوثه! فإنه إذا كان لا وجود في الأزل سواه، وكان الحدوث والخلق نفسه أمرا لا سابقة له من الأزل البتة، فلا يبقى إلا هذا، وهو ظاهر الفساد! أي أن إسقاط القول بحوادث لا أول لها، الذي تلبس به الشيخ، يلزم منه ليس فقط تعطيل الرب عن كل فعل في الأزل مطلقا، وعن نفس معنى الحياة، كما بينا في تعليقنا السابق

على كلامه، بل ويلزم كذلك تعطيل الحوادث نفسها عن إمكانها سواء من جهة الفاعلية الإلهية وترجحها، أو من جهة المحل والجهة التي تقوم بها إذا وجدت! والظاهر، كما سيأتي، أنه حاول التخلص من بعض ذلك بأن يقول بمقالة المتكلمين في الزمان أيضا، أنه كالمكان لم يكن له وجود ولا معنى ولا اعتبار قبل حدوث المخلوق الأول! لكن هذا يلزم منه الإمعان في التعطيل وتصيير الرب كالجماد سبحانه، بل وتعطيل نفس وجوده في الأعيان كما سيأتي.

يقول: "فقد كان موجودا بإطلاق سبحانه وتعالى، ولم يكن هناك أي محدث موجود، فالمحدثات وجودها هو الذي يظهر الزمان والمكان!" قلت: وهذا قول الأشاعرة في الزمان والمكان، وإن كانوا قد زادوا عليه بأن جعلوا المكان والزمان عرضين مخلوقين، قائمين في الأعيان! لا زمان إلا إذا وجد المخلوق، ولا مكان إلا في وجود المخلوق! ونحن نسأل الشيخ كما نسأل الأشاعرة سواء بسواء: كيف إذن يتصور في العقل وقوع فعل خلق المخلوق الأول أصلا، والحال أنه لا زمان قبله؟؟ لابد أن يكون وجود الله تعالى بحيث أنه لا شيء معه، حاصلا في زمان ماض، متقدم على فعل الخلق، حتى يصح في العقل وقوعه! ثم إنه لا يصح فيه الوصف بأن ذاته أزلية لم تزل موجودة موصوفة بالكمالات كما يقول السلف، إن قدرنا أن كان الزمان نفسه مبدوءا بحدوث الحادث الأول المزعوم! أنت لا تقول لشيء إنه موجود

أو كان موجودا، إلا وأنت تثبت ذلك في زمان ما بالضرورة! كان موجودا، أي في الماضي، هو موجود الآن، أي في الزمان الحاضر! كان من الأزل موجودا بلا ابتداء لوجوده، أي في الزمان الماضي! كان ولم يزل يتكلم بما شاء كيف شاء، أي في الزمان! كان ولم يزل فعالا لما يريد، يفعل ما يشاء ويختار، أي في الزمان! فأنت بقولك بمخلوق أول، أو محدث أول، توجب تعطله عن جميع تلك المعاني، التي منها وجوده نفسه في الأعيان، ومنها فعل الإحداث للمحدث الأول هذا، قبل ذلك المحدث المقدر! فمقولة المحدثات وجودها هو الذي يظهر الزمان والمكان، هذه في غاية الفساد، وهي من أقوال المتكلمين وليست من كلام أهل الحديث! هل تجيز لله تعالى أن يفعل فعلا في ذاته، لا في غيره، فلا يكون خلقا أو إحداثا؟ إن قلت لا، وافقت الجهمية، وإن قلت نعم، فكيف يعقل أن يكون ذلك متجردا عن معاني الزمان والترتيب الزماني في علمه سبحانه؟؟ أنت تسلط الأشاعرة عليك بهذا تسلطا عظيما من حيث لا تشعر! وقد صدقوا، للأسف، عندما وصفوك بالاضطراب!

يقول: "وهذا، هذه النقطة التي سأشير إليها، بأن الله تعالى ما زال موجودا على وجوده الأول، وهو فوق جميع الخلائق" قلت تناقضت بهذا والله! أنت تزعم وجوده الأول أنه كان في الأزل لا موجود معه، ثم تقول إنه فوق جميع الخلائق، فكيف يكون الآن موجودا على وجوده الأول عندك؟؟ وجوده الأول بحيث لا

قيام لشيء في الأعيان سواه! ولا مكان أصلا في زعمك، لأن المكان إنما هو نسبة غيره إليه! والآن هو في جهة العلو بالنسبة إلى غيره، فكيف يكون هذا الوجود هو عين ذاك الوجود؟؟ تناقض!

يقول: "لكن المتكلمين يتطلبون الكيف في هذا الفوق"

قلت: وهم غالطون بذلك مسفسطون ولا شك! ولكنك أنت أيضا تتطلبه على الحقيقة حتى تثبته، من حيث لا تشعر! فإنه لا ثبوت له عندك إلا في وجود المخلوق، والكيف المخلوق، أيا ما كان! طيب ذاته هو سبحانه، أليس لها بعض أعلى من بعض؟ الحد الذي هو من ذاته مقابلا للعرش، يقال في وصفه إنه أعلى الذات أو أسفلها؟؟ بالعقل والحقائق اللغوية المجردة عن كل تنظير وتنطق ميتافيزيقي، يجب أن يقال إنه أسفل الذات الإلهية وأدناها إلى العرش من جهته! فهذا فوق نثبته نحن بلا مخلوق، ننسب به بعض الذات إلى بعض، فهل توافقنا عليه؟ على كلامك هذا يجب أن يكون ثمة محدثات في الأعيان حتى يصح معنى المكان في شيء ما، بإطلاق! أو حتى "يظهر" كما عبرت! وهذا لا قائل به أبدا من أهل الحديث! وإنما هو عند المتكلمين، لتطلبهم واشتراطهم الكيف المخلوق في كل ما يصح فيه معنى أن فوقه شيء ما!

يقول: "ويريدون أن يجروا عليه قوانين الطبيعة والمباحث الفيزيائية" قلت: وعلى مذهبك هذا، يجب أن يجري عليه سبحانه

قانون طبيعي فيزيائي مفاده أنه لا يصح في الموجود في الأعيان أن ينسب إليه معنى المكان والجهة إلا بأن يكون هو أو الموجود المنسوب إليه، على الأقل، حادثا مخلوقا، حقيقته كما في الطبيعيات! فبدون أن يكون الموصوف بمعنى الجهة أو المكان مخلوقا أو منسوبا إلى مخلوق، كما هي عادتنا في الموجودات الحادثة من حولنا، فلا يصح ذلك المعنى ولا يثبت، أو "لا يظهر" كما في عبارتك، فتأمل!

يقول: "كيف وجوده في غير مكان؟ هذا استنقاص لقدر الله! نعم الله سبحانه وتعالى موجود بوجود لا مكان فيه ولا زمان! وإنما المحدثات التي وجدت، وجدت في مكان وزمان! وذلك بسبب التغير!" قلت: هذا كلام أهل الحديث أم كلام أهل الكلام يا شيخ؟؟ أنت تقول بالتغير على المعنى الأرسطي وعلى ميتافيزيقا أرسطو؟؟ لا أظنك تقول بذلك! فما معنى أن الزمان والمكان لا يصح إلا إذا "وجدت المحدثات" بسبب التغير؟؟ الله تبارك وتعالى عندك، عندما كان لا شيء معه في الماضي، ثم صار خالقا لهذا العالم بعد أن لم يكن خالقا له، ثم لما خلق العرش صار مستويا عليه بعد أن لم يكن، كل هذا عندك يدخل في معنى التغير لغة أم لا يدخل؟ إن قلت لا يدخل كابرت العقل واللغة واللسان معا، وإن قلت نعم يدخل، قلنا لك فبأي شيء خصصت التغير بالمحدثات، مبدئيا، وجعلته سببا في قصر معاني الزمان عليها، وجوديا؟ هذا كلام الأشاعرة يا شيخ، وليس كلام أهل الحديث!

يقول: "هذه المقدمات الأربعة في الحوادث، نعم نسلم بصحتها، لكن لا نسلم بأنها هي الدليل الأصوب والأفضل على وجود الله!" قلت: الله أكبر! من هؤلاء الذين يسلمون؟؟ أنت تقر المتكلمين على دليل الحدوث؟؟! أنت إذن أشعري يا رجل!! ما وجه نسبتك لأهل الحديث؟؟ أنك لا ترتضي نظرية الجوهر والعرض؟؟ فما النظرية البديلة التي تقيمها في محلها إذن، وتقدم بها لبرهان الحدوث، وأنت تتبنى ميتافيزيقا الأشاعرة في التغير والزمان؟؟ تناقض منهجي عميق الغور للأسف، وهو لا يشعر به! من جهة هو يسلب برهان الحدوث أصوله ومقدماته الميتافيزيقية التي تقوم عليه، ومن جهة أخرى يسلم للقوم بصحته، وبما أسسوه عليه وعلى مقدماته فيما يتعلق بمعاني الزمان والمكان والتغير وكذا! فكيف يجتمع هذا لرجل واحد؟؟ رجل يفترض فيه أنه درس علم الكلام حتى أتى فيه بآخره، وضبط منهج أهل الحديث في الإلهيات؟؟ سبحان الله!

يقول: "فأقول: أن الله سبحانه وتعالى، لا يجري عليه لا الزمان ولا المكان. بل صرح الرازي نفسه في كتابه التفسير، بأن لا زمان وراء العرش، وقال ولا مكان وراء الكرسي، طبعا هذا، قوله ولا مكان وراء الكرسي، خطأ، وهذا إنما يدل إما على ضعفه في الاطلاع على الآثار، أو على أنه لا يعتبر ذلك الأثر، والله أعلم، لكن يوجد مكان وراء الكرسي وهو العرش، إذ العرش أعظم من الكرسي، لكني أقول بقوله، أنه لا زمان وراء العرش،

ولا مكان وراء العرش! الله سبحانه وتعالى ليس في مكان، وليس في زمان!"!

قلت: سبحان الله! أهل الحديث الآن يأخذون اعتقادهم من كلام الرازي؟؟ الرازي، صاحب الموانع العشرة للقطع المخلة بالفهم، الظن به أنه أداه إلى هذه المقالة أنه لم يقف على الآثار أو لم تصح عنده؟؟؟ ما هذا يا رجل؟؟ الله المستعان!! قولك لا مكان وراء العرش، حقيقته نفي العلو الإلهي أصلا، إذ ما معنى الجهة التي يوجد فيها الله تعالى فوق العرش عند أهل السنة إن لم تكن مكانا على المعنى اللغوي؟؟ وما معنى أزليته سبحانه وقدم ذاته إن لم يكن "في زمان"؟؟ تخليط عجيب والله المستعان!

يقول: "ودعنا نتخيل لو أن الله سبحانه وتعالى حينما كان متفردا بالوجود المطلق، لو خلق الله سبحانه وتعالى مخلوقا واحدا، ثم حكم على هذا المخلوق بأنه لا يتغير! يعني دعنا نتخيل افتراضا، أنه قال لمخلوق لا تتغير، ولم يخلق معه أي شيء من الخلوقات، ليظهر التغير فيها أو التغير فيه، أو التغير فيهما، فتظهر نسبة الاختلاف وهو يدل على الزمان، فالزمان كما قال الفلاسفة العرب والمسلمين والمتكلمون ومتكلمو أهل الحديث، بأن التغير يدل على الزمان، وهذا صواب، كما أثبتت اليوم الفيزياء الحديثة والفيزياء الكلاسيكية بأن الزمان لا يعرف إلا من التغير! فقل كيف لو أن الله خلق هذا الشيء المخلوق، ثم لم يجعله يتغير، بل أمره سبحانه وتعالى ألا يتغير، ولم يخلق معه مخلوقات أخرى،

حتى تدل على التغير، أكان يصدق أن نقول هناك زمان؟؟ صعب أن نعرف أن هذا المخلوق مر عليه زمان! نعم نستطيع أن نعرف أن الزمان يمر عليه بالعد، مثلا، بتقسيم حضورنا، لكن التقسيم هذا يستلزم وجودنا، ووجودنا يستلزم التغير والتغير يستلزم تغير الزمان! ولكننا نقول ننفي وجودنا، وننفي حسبتنا وتقطيعنا الزمان وعده، لأن هذا المتفرد الآن من المخلوقات بالوجود، عن المخلوقات الأخرى، إنما هو لا يتغير! هذا مثال طبعا، وأنا لا أقول بأن هناك مخلوق لا يتغير، لكن هذا مثال افتراضي، فإذن إذا كان هذا المخلوق الذي فرض الله عليه ألا يتغير، لا يجري عليه الزمان، فما بالك ولله المثل الأعلى، بالذي هو خالق الخلق جميعا، وخالق الزمان والمكان، أكان يجري عليه الزمان والمكان؟ والله أعلم وأحكم."

قلت هذا المثل الذي ضربه الرجل يكشف لك مبلغ تخبطه واختلاط الأمور عليه، والله المستعان! نعم الزمان يعرف بالتغير، ومقادير الزمان هي تقديراتنا لمعدلات ذلك التغير، أو ترتيب خطواته إلى سابق ولاحق، ولكن ما هو التغير؟؟ التغير هو التحول من حال إلى حال! فبأي شيء نفيته أنت عن رب العالمين سبحانه، الذي قال في وصفه نفسه ((كل يوم هو في شأن))، أي في شأن غير الشأن؟! الفلاسفة والمتكلمون نفوا معنى التغير عن الذات الإلهية لأنه عندهم عرض، والعرض في ميتافيزيقاهم حادث، ولا يعرف حدوث العالم عندهم إلا بحدوث

الأعراض! فأنت يا من تدعي أنك من أهل الحديث، بأي شيء نفيت التغير عن ربك جل شأنه؟؟ وكيف يعقل له أصلا، في هذا المثال الذي ضربته، وكيف يصح فيه أنه "خلق مخلوقا" ثم "قال له لا تتغير"، إن لم يكن هو نفسه قد تغير بذلك من حال كان فيها غير خالق لذلك المخلوق، إلى حال صار بها خالقا لها، ثم إلى حال صار بها آمرا إياه بألا يتغير؟؟ الذي لا يتغير البتة بأيما وجه كان هذا ميت لا حياة فيه!! وكلام أهل السنة وأئمة السلف في ذلك لا يتسع هذا المقام لنقله! والظن أنك قد مررت به وتعرفه كما نعرفه! الله تبارك وتعالى لم يزل موجودا بلا ابتداء، ولم يزل فعالا لما يريد بلا فعل أول، متكلما بما يريد بلا كلمة أولى، يعلم مقدار الزمان الفاصل بين كل فعل وفعل من أفعاله وكل كلمة والتي تليها والتي تسبقها، بما يشاء ويختار أن يقدر به التقدم والتأخر الزماني في علمه سبحانه! هذا هو اعتقاد أهل الحديث والأثر، وإن رغمت أنوف الفلاسفة والمتكلمين!

فيا شيخ أدعوك لأن تراجع نفسك وأن تستغفر الله من تلك العجلة ومن ذلك التخليط، وأن تجالس العلماء الكبار لتفهم منهم اعتقاد أهل السنة وما غمض وأشكل عليك من كلام شيخ الإسلام رحمه الله في بيانه في تلك المضايق الخطيرة، فإن العجلة في هذه الأبواب تورد المهالك، نسأل الله السلامة والهداية لنا ولك وللمسلمين، والحمد لله أولا وآخرا.